



# تجنب الحمائية

الشحن في محطة تابعة لمايرسك، لونغ بيتش، كاليفورنيا.

كريستيان هين وبرايد مكدونالد  
Christian Henn and Brad McDonald

المحلي المعدل لاستبعاد أثر التضخم خلال الفترة نفسها - والذي وصل إلى ٢٪ بين الاقتصادات المتقدمة الرئيسية (راجع الشكل البياني ١). لكن لا يبدو أن شدة انهيار التجارة قد نجمت عن اللجوء للحماية بصورة كبيرة. وإنما تبدو نتيجة لانخفاض متزامن على مستوى العالم في الطلب الكلي مما كان له تأثير قوي بشكل خاص في التجارة الدولية بسبب سمات ثلاث ميزت التدفقات التجارية في السنوات الأخيرة.

أولاً، كان الانهيار أشد حدة في التجارة في السلع المعمرة والمشترىات الأخرى القابلة للتأجيل - والتي تشكل حصة

شككت فترات الركود وعواقبها مجالا خصبا لمضاعفة الضغوط الحمائية. فعندما يهبط الناتج الاقتصادي وتزداد البطالة، تبرز فكرة مغرية تلقي باللائمة بشكل ما على التجارة الخارجية. ويزداد الإغراء فيجري تصدير البطالة، عن طريق تجميد الواردات ودعم الصناعات المحلية - حتى على الرغم من أن الأدلة تبين أن مثل هذه السياسات معرقة لبلوغ الأهداف. فقد أفرز الكساد الكبير في ثلاثينات القرن العشرين إجراءات حمائية خطيرة فاقمت الفوضى الاقتصادية في شتى أنحاء العالم وأطالت أجلها.

وتعتبر الأزمة المالية العالمية الأخيرة بصفة عامة أسوأ كارثة اقتصادية حدثت منذ ثلاثينات القرن العشرين. فقد تجمدت الأسواق المالية، وتقلص الناتج، خاصة في الاقتصادات المتقدمة. وذبذبت التجارة العالمية في الأشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٨. ومع ذلك، فقد أكد زعماء العالم أنهم استفادوا من دروس الكساد الكبير، وأقسموا على مقاومة الضغوط الحمائية. فهل نجحوا في ذلك؟ وحتى لو كان العالم قد صمد حتى الآن للضغوط، فهل تركنا هذه المخاوف وراء ظهورنا؟

## الانهيار الكبير للتجارة

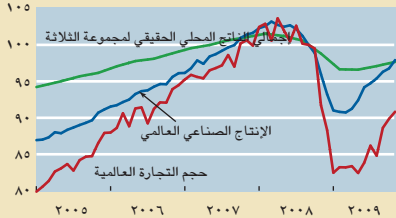
تنخفض التجارة عادة على نحو أكثر حدة من انخفاض إجمالي النشاط الاقتصادي في فترات الهبوط الاقتصادي. لكن الانكماش المفاجئ في حجم التجارة العالمية بمقدار ١٧٪ بين أكتوبر ٢٠٠٨ ويناير ٢٠٠٩ بدأ أولاً غير منسجم مع ما حدث من انخفاض قليل نسبياً في إجمالي الناتج

لا يزال العالم يقاوم  
انتشار اللجوء إلى  
التدابير التجارية،  
ولكن الأصعب ربما  
لم يأت بعد

الشكل ١  
انعدام التوافق

كان الانخفاض في التجارة العالمية، بالنسبة للهبوط في الناتج والإنتاج الصناعي، في الأشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٨ أكثر حدة منه في فترات الركود السابقة.

(سبتمبر ٢٠٠٨ = ١٠٠)

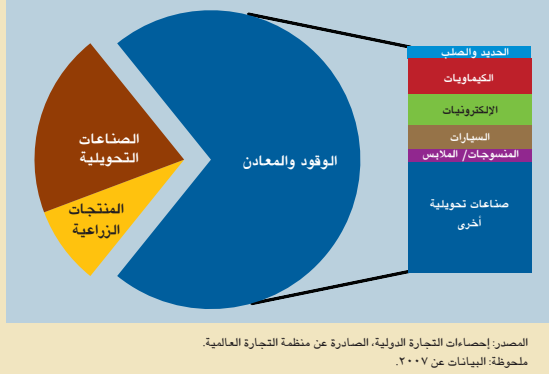


المصادر: CPB Netherlands Bureau for Economic Policy Analysis, IMF and تقرير «أفاق الاقتصاد العالمي» الصادر عن صندوق النقد الدولي ملاحظة: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي هو متوسط إجمالي الناتج المحلي للولايات المتحدة، ومنطقة اليورو واليابان مع دلاً موسمياً.

الشكل ٢

## المشتريات القابلة للتأجيل

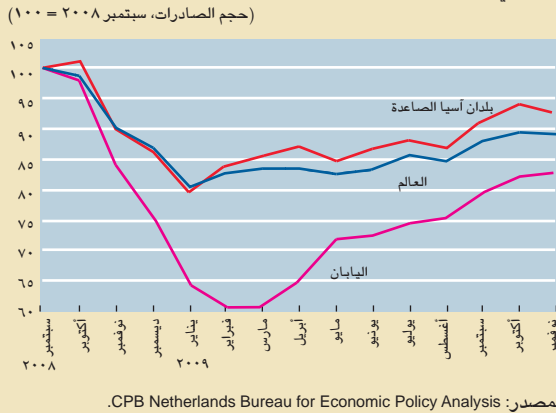
تشكل البنود الاستهلاكية المعمرة والسلع الرأسمالية نسبة كبيرة من التجارة العالمية.



الشكل ٣

## الأشد تضرراً

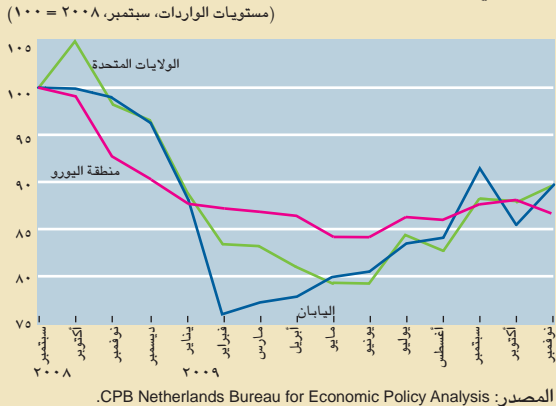
شهدت البلدان الأكثر اندماجاً في سلسلة العرض العالمية أسرع معدلات للتعافي.



الشكل ٤

## عودة تباطؤ

بعد الانتعاش في مطلع ٢٠٠٩، بدأ نمو الواردات في الاقتصادات المتقدمة يتباطأ في سبتمبر.



كبيرة على نحو غير متناسب من التجارة. وأدى الاضطراب المالي إلى تعطل أسواق الائتمان. ودفعت أوجه عدم اليقين المتصاعدة في الأسواق المالية المستهلكين (وقد هزتهم بالفعل خسائر الثروة من جراء ركود أسواق المساكن والأوراق المالية) إلى تأجيل شراء السلع المعمرة، كالمنتجات الإلكترونية والسيارات، على نطاق غير مسبوق. وأجلت الشركات خطط الاستثمار لأجل غير مسمى كرد فعل لانخفاض طلب المستهلكين وارتفاع التكاليف الرأسمالية، مما قلل الطلب على السلع الرأسمالية. وتشكل السلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية المعمرة معظم التجارة السلعية العالمية (راجع الشكل البياني ٢) - لكنها تسهم بنسبة أصغر كثيراً من إجمالي الناتج المحلي العالمي، الذي يتكون أساساً من الخدمات والسلع غير المعمرة. وقد يفسر عدم الاتساق هذا نصف الانهيار في التجارة أو أكثر (دراسة (Lerchenko, Lewis, and Tesar; Baldwin, 2009).

ثانياً، نظراً لاتساع سلاسل العرض العالمية، يجري تداول عناصرها مرات عديدة قبل إنتاج السلع النهائية. وتتسبب دورات الهبوط الاقتصادي في تضخيم تأثير سلسلة العرض هذه: فتتسع سلاسل العرض للسلع التي يمكن تأجيلها، وخلال دورات الهبوط تقلص الشركات طلبياتها من المدخلات الوسيطة لتقليل الإنتاج وتقليص المخزون من البضائع على حد سواء (دراسة (Freund, 2009)). فقد سمحت تقنيات الإنتاج في الوقت المناسب تماماً لتلبية طلب الشركات بالاحتفاظ بقدر أقل من المخزون من البضائع، لكنها تفرغ صدمات الطلب على نحو أسرع. وقد يلقي هذا الدور التصحيحي لأوضاع المخزون الضوء على الطابع الفجائي لانهايار التجارة في أواخر عام ٢٠٠٨ ومطلع ٢٠٠٩ - وبعدهما سرعان ما عادت التجارة إلى مستواها. وقد تعرضت البلدان الأكثر اندماجاً في سلاسل العرض العالمية لأشد انخفاض مفاجئ في التجارة. فقد انكمشت صادرات اليابان مثلاً بمقدار الثلث خلال هذه الفترة.

ثالثاً، ربما أسهم الاعتماد المتزايد على تمويل التجارة في انكماشها. فسلاسل العرض العالمية تعني أن الشركات تحتاج لتمويل طويل الأجل لرأسمالها العامل، نظراً لأن المنتجات تستغرق وقتاً أطول حتى تصل للمستهلك النهائي. ونظراً لاستطالة سلاسل العرض هذه، فقد تزايدت أهمية تمويل التجارة الذي تتوسط فيه البنوك، والذي يخلق ضمانات بين الموردين والمصدرين. وكان لارتفاع تكاليف تمويل التجارة وتناقص توافره على الأقل في المراحل الأولى من الأزمة، تأثير سلبي، خاصة في الاقتصادات الصاعدة (دراسة (Dorsey, 2009)).

وقد بدأت التجارة تتعافى، لكن استمرارية هذا التعافي ليس مضموناً بعد. فقد زاد حجم الصادرات العالمية بنحو ١٠٪ بين مايو ونوفمبر ٢٠٠٩ (راجع الشكل البياني ٣). ويبدو أن سلاسل العرض العالمية تضطلع بدور رئيسي في هذا الانتعاش: فقد شهدت المناطق الأكثر اندماجاً في هذه السلاسل، مثل شرق آسيا، أقوى تعافٍ في التجارة. بيد أن واردات الاقتصادات المتقدمة تباطأت منذ سبتمبر (راجع الشكل البياني ٤). وسيكون من المهم بوجه خاص الحفاظ على انفتاح الأسواق لترسيخ أسس التجارة ودعم التعافي واسع النطاق.

## مؤشرات على خفوت الحمائية

كانت الحمائية أحد العوامل الضئيلة في الانكماش المفاجئ في تجارة السلع والخدمات خلال ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ومن أي منظور تقريباً، لم يكن هناك سوى قدر قليل نسبياً من النشاط الحمائي منذ نشوب الأزمة. وتقدر منظمة التجارة العالمية أن أقل من ١٪ من التجارة العالمية خضع لتدابير حمائية جديدة منذ بداية الأزمة (تقرير (WTO, 2009)). ورغم أن بلداناً كثيرة زادت التعريفات

الجمركية على بعض فئات المنتجات (معظمها محدودة)، فإن قلة من البلدان هي التي فرضت زيادات أوسع نطاقا. وقد تحاشى كثير من البلدان النامية زيادة التعريفات الجمركية على الرغم من أن سقف التعريفات الجمركية التي حددتها منظمة التجارة العالمية تترك لها مجالاً فسيحاً لزيادة فئات تعريفاتها الجمركية المطبقة - وربما أظهرت بذلك وعياً بأهمية الأسواق المفتوحة لأدائها الاقتصادي وكذلك للتعاوي العالمي.

ومع ذلك، من المحتمل أن تكون التدابير التجارية التي اتخذت كرد فعل للأزمة قد أدت إلى إمالة ميدان اللعب في بعض الأسواق. وربما أدت الكفالات الحكومية لإنقاذ المتعثرين والدعم المتزايد إلى تحريف مسار الضغط من أجل اتخاذ تدابير أشد ضرراً، لكنها نعتت إلى محاباة المشروعات المحلية، خاصة في القطاع المالي وقطاع الصناعات التحويلية. كذلك فإن التوسع في تفضيل الحكومة للتوريدات المقدمة من الشركات المحلية، أضر بالمنافسين - وقلل من تأثير التدابير الحافزة على النمو العالمي. وتتضمن إجراءات التصدي الحاذقة الأخرى للأزمة: إقامة حواجز غير جمركية مثل تراخيص الاستيراد التقييدية وإجراءات الجمارك الأشد عنتاً، والتشدد الواضح في مقاييس المنتجات ولوائحها. وأخيراً، فإنه مع تعافي التجارة، شرعت الصناعات في تقديم التماسات لاتخاذ تدابير لمكافحة الإغراق بمعدل أكبر مما قدمت في النصف الثاني من ٢٠٠٩ (دراسة Bown, 2009).

### تجربة ثلاثينات القرن العشرين

حسناً فعل صانعو السياسة بتذكير تجربة الكساد الكبير. ففي عام ١٩٢٩، بدأ الكونغرس الأمريكي العمل على فرض زيادة كبيرة في التعريفات الجمركية حتى قبل انهيار سوق الأوراق المالية. وأثار إصدار قانون سموت - هاولي للتعريفات الجمركية في يونيو ١٩٣٠ - رغم الاعتراضات القوية التي أبداهها كثير من الخبراء الاقتصاديين - سخطا عميقاً، وأدى إلى اتخاذ بعض الإجراءات الانتقامية على النطاق العالمي. وجرى عقد مؤتمر لعصبة الأمم في عام ١٩٣٠ لتفادي تفجر دورة من الحمائية. وحدث في عام ١٩٣١ تدهور متسارع في التجارة العالمية و «تدافع مذعور يتسم بالفوضى لحماية الأسواق المحلية وضمان ميزان المدفوعات» (دراسة Eichengreen and Irwin, 2009). وأجرت بلدان كبرى تخفيضات كبيرة في قيمة العملة، وفرضت قيوداً على الصرف، أو شددت بصورة

### في صدارة جدول الأعمال السياسي

تجلى الوعي المتعاظم لدى السياسيين بمخاطر الحمائية واضحاً في مرحلة مبكرة من الأزمة. فقد تعهد قادة مجموعة العشرين من الاقتصادات المتقدمة والصاعدة في نوفمبر ٢٠٠٨ «بالامتناع عن إقامة حواجز جديدة أمام الاستثمار أو التجارة في السلع والخدمات، أو فرض قيود جديدة على الصادرات أو تنفيذ تدابير لحفز الصادرات لا تتسق مع قواعد منظمة التجارة العالمية».

وفي أبريل ٢٠٠٩، مد قادة مجموعة العشرين أجل هذا التعهد حتى عام ٢٠١٠ وطالبوا منظمة التجارة العالمية وغيرها من المؤسسات بأن تراقب التزام بلادهم بهذا التعهد. ووفر هذا الطلب دافعاً إضافياً لمواصلة النشاطات التي بدأتها منظمة التجارة العالمية في أكتوبر ٢٠٠٨. وقد وفرت تقارير الرقابة التي تعدها المنظمة نظرة ثابتة على طبيعة ومدى استجابات سياسات التجارة إزاء الأزمة. وقد جرى استكمال استجابة مجموعة العشرين، بأنشطة اضطلعت بها مؤسسات دولية أخرى، وحكومات فردية، وكيانات غير رسمية مثل جهاز الإنذار بأحوال التجارة العالمية في المركز المستقل لبحوث السياسات الاقتصادية.

حادثة التعريفات الجمركية على الواردات وطبقت نظام الحصص على الواردات. وكان من الأرجح أن تقيد التجارة البلدان التي حافظت على ثبات أسعار صرف عملاتها مقابل الذهب، والتي كانت تفتقر إلى سياسة نقدية مستقلة؛ خاصة بمجرد أن خفضت البلدان الشريكة قيمة عملاتها الخاصة.

وهبط حجم التجارة العالمية بنسبة ٢٥٪ بين عامي ١٩٢٩ و ١٩٣٣، وكان نحو نصف هذا الهبوط يعزى إلى زيادة الحواجز التجارية. ففي الولايات المتحدة، زادت التعريفات الجمركية الجديدة متوسط الفئة المفروضة على الواردات الخاضعة للجمارك من فئة ٤٠٪ التي كانت مرتفعة بالفعل إلى ٤٧٪. بيد أن تأثيراً أكبر جاء من خلال تفاعل الانكماش واستخدام تعريفات جمركية «نوعية». وقد خلص إروين (Irwin, 2009) إلى أن الزيادات في التعريفات الجمركية الفعالة (الناتجة عن تطبيق قانون سموت - هاولي وانكماش التضخم على حد سواء) كانت مسؤولة عن انخفاض واردات الولايات المتحدة بما يتراوح بين ١٢ و ٢٠ نقطة مئوية بين عامي ١٩٣٠ و ١٩٣٢.

وعلى الرغم من أن الحمائية لم تتسبب في الكساد الكبير، فإن زيادة الحواجز التجارية، أدت إلى تفاقمه - والأهم من ذلك أنها عملت على خنق التعافي. وقد عاد الناتج المحلي لمستويات ما قبل الأزمة بحلول عام ١٩٣٨، إلا أن نسبة التجارة إلى إجمالي الناتج المحلي قلت بنحو ٢٠٪ عنها في عام ١٩٢٩. وحتى على الرغم من أن طبقات القيود قد تساقطت من عام ١٩٣٤ فصاعداً، فإن الأمر اقتضى في بعض الأحيان عقوداً لعلاج الخطوات الخاطئة التي اتخذت في الفترة ما بين عام ١٩٣٠ و ١٩٣٢.

### اتقاء تكرار الأزمة حتى الآن

كان من المحتمل للأزمة الحالية في خضم حدثها أن تشعل أوار هوجة من التدابير الحمائية. ولكنها لم تفعل ذلك لعدة أسباب.

- فقد أكد الخبراء الاقتصاديون وصناع السياسات مبكراً جداً أن اللجوء للحمائية قد يعمق الأزمة ويطيل أجلها. وبصفة خاصة، فإن ما أبداه قادة مجموعة العشرين من الاقتصادات المتقدمة والصاعدة من اهتمام رفيع المستوى وما قامت به منظمة التجارة العالمية من رقابة واسعة النطاق قد جعلاً صناع السياسات متيقظين لهذه المخاطر (راجع الإطار).

- ووفرت المؤسسات متعددة الأطراف مثل منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي الشفافية وكفلت الوعي بالآثار المعاكسة للإجراءات الحمائية على الآخرين. وحددت قواعد متعددة الأطراف التوقعات المتعلقة بأنواع استجابات السياسات التي تعتبر مسؤولة.

- وساهمت الاستجابة القوية والمبكرة التي أبدتها الحكومات لتعزيز الإنفاق وتيسير السياسة النقدية ودعم القطاع المالي في التخفيف من حدة الأزمة وتقصير أمدها. وربما ساعد الدعم المباشر وغير المباشر للشركات على الحد من المطالبة بالحمائية الصريحة.

- وهناك نحو ٩٩٪ من التعريفات الجمركية على الواردات يتحدد حالياً حسب القيمة، أو نسبة مئوية من القيمة، المعدلات، مما يعني أن انخفاض الواردات قد أسفر عن انخفاض في مدفوعات التعريفات الجمركية (منظمة التجارة العالمية، ٢٠٠٨). ويتناقض ذلك مع ما جرى في ثلاثينات القرن الماضي، عندما كان كثير من التعريفات الجمركية محددًا بمعدلات معينة، مما يعني أنه عندما تنخفض أسعار السلع المستوردة، ترتفع التعريفات كنسبة مئوية من القيمة.

- ويتأثر الاقتصاد السياسي للسياسات التجارية بشبكات العرض العالمية

الشاسعة والاستثمار الأجنبي المباشر. وتكون للشركات المحلية التي تدير مصانع أجنبية أو تعتمد على نطاق واسع على المدخلات المستوردة، مصلحة قوية في الحفاظ على انفتاح السياسة التجارية، مما يساعد على موازنة النوازح الحمائية.

### ماذا يخبئ المستقبل

رغم أن اللجوء للحمائية ظل حتى الآن أقل مما كان يخشى منه في البداية، فلا تزال الضغوط قائمة. والواقع أنه مع بقاء البطالة عند أعلى مستوياتها على مدى سنوات في الاقتصادات المتقدمة، فقد تتزايد الضغوط في عام ٢٠١٠. إن أعباء السقوط في شرك الحمائية - سواء باعتبارها خطرا على التعافي أو قوة مقاومة للنمو العالمي لسنوات قادمة - كافية بلا شك لإصدار الدعوة المعتادة للتحذير من الركود للرضا عن النفس. لكن هناك أسبابا إضافية تدعو للقلق.

## نظرا لأن التجارة بدأت في النمو بسرعة أكبر من نمو النشاط العام، فإن عودة الواردات لخصتها من السوق فيما قبل الأزمة، قد تثير مطالبات بالحمائية.

حدثت حالات فقدان للوظائف في الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠٠٩ في وقت انهيارت فيه الواردات، عندما كانت التجارة تنكمش بأكثر من انكماش النشاط الاقتصادي العام. ومع تهاوي حصة الواردات من السوق لم يلق باللانحة في فقدان الوظائف كالمعتاد على السلع المصنعة في الخارج. ولم تحظ عملية استهداف الواردات برضا المعنيين بإيقاف فقدان الوظائف. ولكن نظرا لأن التجارة بدأت في النمو بسرعة أكبر من نمو النشاط العام، فإن عودة الواردات لخصتها من السوق فيما قبل الأزمة، قد تثير مطالبات بالحمائية - خاصة مع بقاء البطالة على ارتفاعها وفي قطاعات تتعافي ببطء.

وهناك أسباب أخرى لاحتتمال زيادة مشاعر الحمائية، ففي الماضي، كان من الشائع استخدام حالات العجز في حسابات المعاملات الجارية متعددة الأطراف والثنائية كزريعة لتقييد التجارة. ورغم أن ما حدث أخيرا من انكماش في التجارة قد أسفر عن تضييق اختلالات المدفوعات الخارجية، فإن المدى الذي يمكن أن تعاود به الظهور غير واضح. وعندما يتم سحب تدابير التنشيط الضريبية والنقدية والمالية، فإن الشركات والصناعات المتضررة من ذلك قد تبدأ في الدعوة لحماية التجارة. ومع زيادة أسعار السلع الأولية تأتي مخاطر فرض بعض البلدان ضرائب أو قيود على صادراتها من السلع الأولية - وهو خطر تبادى خلال أزمة أسعار الغذاء في ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨. وأخيرا فقد تسببت فورة في تدفقات رأس المال الوافدة في بعض الأسواق الصاعدة، في ارتفاع كبير لقيمة العملات. وبغض النظر عن مدى ملاءمة سعر الصرف الجديد، فإن هذا قد يرهق الموقف التنافسي للمصدرين والقطاع المحلي المنافس على الواردات ويولد ضغطا للمطالبة بحماية الواردات ودعم الصادرات.

### حماعة الحمائية

قد تمثل زيادة تقييد التجارة تحركا سيئا على مستوى السياسات إزاء الموقف الذي يواجهه العالم. وإضافة لذلك، فإن صعوبة إلغاء التدابير فور فرضها يعني أن

الإجراءات الحمائية التي تتخذ الآن يمكن أن تؤخر النمو الاقتصادي لسنوات. ولحسن الحظ، فإن صناعات السياسات قد أدركوا أن التدابير التجارية من شأنها أن تعرقل التعافي الاقتصادي. ربما جرى فرض قيود أكثر من اللازم، لكن نطاق تطبيقها كان ضيقا نسبيا. ومع ذلك، فإن الضغوط الحمائية قد تشدد في عام ٢٠١٠ نظرا لاحتمال استمرار معدلات البطالة عالية وتراجع الواردات عن معدلاتها.

وفي المستقبل القريب هناك ثلاث قضايا رئيسية تؤثر في التطورات التجارية الدولية:

تعزيز الرقابة على إجراءات السياسات التجارية أثر في توجيه السياسات نحو الأفضل: فقد كان تحديد السياسات التمييزية بشكل واضح - دون التهويل من تواترها أو آثارها - بمثابة الرادع الفعال. وهناك مجال لتطبيق المزيد من هذا النشاط.

إمكانية فرض الحمائية التي تتسلل من الأبواب الخلفية أو «المخفية» لا تزال قائمة: فمن المحتمل أن تتجسد المخاطر ليس في شكل تعريفات جمركية، بل في شكل سياسات للتوريدات العامة، ومعايير المنتجات، وإجراءات جمركية، أو إجراءات أخرى تكون آثارها الحمائية أقل شفافية.

اختتام جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف التي تنظمها منظمة التجارة العالمية من شأنه أن يسهم في ضمان استمرار انفتاح الأسواق، ويسمح للتجارة بأن تضطلع بدورها في التعافي الاقتصادي ودعم النمو القوي لسنوات قادمة. ف ضمان استمرار التعريفات الجمركية عند أدنى مستوياتها، وتخفيض احتمالات المساعدات الحكومية للمنتجات الزراعية المشوهة للتجارة وتعزيز شفافية السياسات التجارية، وتشديد القواعد متعددة الأطراف في المجالات المرتبطة بالتجارة كالمعونات الغذائية، والدعم الحكومي لمصايد الأسماك، كل ذلك يؤدي إلى الحد من خطر نشوب صراعات تجارية في المستقبل وتقوية العلاقات الاقتصادية العالمية. ■

كريستيان هين خبير اقتصادي ويرايد مك دونالد نائب رئيس قسم في إدارة الاستراتيجية والسياسات والمراجعة في صندوق النقد الدولي.

المراجع:

Baldwin, Richard, ed., 2009, The Great Trade Collapse: Causes, Consequences and Prospects. Available at VoxEU.org

Bown, Chad, 2009, "The Global Resort to Antidumping, Safeguards, and other Trade Remedies amidst the Economic Crisis," World Bank Policy Research Working Paper WPS5051 (Washington).

Dorsey, Thomas, 2009, "Trade Finance Stumbles," Finance and Development, Vol. 46, No. 1, pp. 18-19.

Eichengreen, Barry, and Douglas A. Irwin, 2009, "The Slide to Protectionism in the Great Depression: Who Succumbed and Why?" NBER Working Paper 15142 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).

Freund, Caroline, 2009, "The Trade Response to Global Downturns: Historical Evidence," World Bank Policy Research Working Paper WPS5015 (Washington).

Irwin, Douglas A., 1998, "The Smoot-Hawley Tariff: A Quantitative Assessment," The Review of Economics and Statistics, Vol. 80, No. 2, pp. 326-34.

Levchenko, Andrei A., Logan Lewis, and Linda L. Tesar, 2009, "The Collapse of International Trade During the 2008-2009 Crisis: In Search of the Smoking Gun," Gerald R. Ford School of Public Policy Research Seminar in International Economics Discussion Paper 592 (Ann Arbor, Michigan: University of Michigan).

World Trade Organization (WTO), 2008, World Tariff Profiles 2008 (Geneva).  
———, 2009, "Overview of Developments in the International Trading Environment" (Geneva, November).